الأمم المتحدة

A/AC.109/2021/4

الجمعية العامة

Distr.: General
24 February 2021
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جزر فرجن البريطانية

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

لمحة عامة عن الإقليم 3

أولا - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية 4

ثانيا - الميزانية 6

ثالثا - الأوضاع الاقتصادية 6

ألف - لمحة عامة 6

باء - الخدمات المالية 7

جيم - السياحة 8

دال - الزراعة ومصائد الأسماك 8

هاء - الاتصالات والبنى التحتية 9

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستقاة من مصادر عامة، تشمل المصادر الخاصة بحكومة الإقليم، ومن المعلومات التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أحالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في 14 كانون الأول/ديسمبر 2020. ويرد مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المتاحة على الرابط التالي: www.un.org/dppa/decolonization/en/documents/workingpapers.

290321 040321 21-02617 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

رابعا – الأوضاع الاجتماعية 9
ألف – العمل والهجرة 9
باء – التعليم 10
جيم – الصحة 11
دال – الجريمة والسلامة العامة 12
هاء – حقوق الإنسان 12
خامسا – البيئة 13
سادسا – العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين 13
سابعا – مركز الإقليم في المستقبل 14
ألف – موقف حكومة الإقليم 14
باء – موقف الدولة القائمة بالإدارة 14
ثامنا – الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة 15
المرفق
خريطة جزر فيرجن البريطانية 18

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: تمثل جزر فرجن البريطانية، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

ممثل الدولة القائمة بالإدارة: الحاكم جون جيمس رانكين (منذ كانون الثاني/يناير 2021).

الجغرافيا: يقع الإقليم على بعد نحو 100 كيلومتر إلى الشرق من بورتوريكو وعلى بعد 25 كيلومترا من جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، ويضم مجموعة مؤلفة من قرابة 60 من الجزر والجزيرات والجزيرات الشعابية المنخفضة التي تشكل مع جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة أرخبيلا. وعشرون من هذه الجزر جزر مأهولة. أما الجزر الرئيسية، فهي تورتولا، وفرجن غوردا، وأنيغادا، وخوست فان دايك.

مساحة اليابسة: 153 كيلومترا مربعا.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: 117 80 كيلومترا مربعا.

عدد السكان: 197 31 نسمة (عام 2017)، بينهم 39 في المائة من المواطنين، أو من "أبناء الإقليم". أما الأغلبية العظمى من "غير أبناء الإقليم" فهم من بلدان أخرى من منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الشمالية وأوروبا.

العمر المتوقع عند الولادة: 77,4 سنة؛ 74,4 سنة للرجال و 81,3 سنة للنساء.

اللغة: الإنكليزية.

العاصمة: رود تاون، تقع في جزيرة تورتولا، كبرى الجزر.

رئيس حكومة الإقليم: رئيس الوزراء الأونرابل أندرو أ. فاهي (منذ شباط/فبراير 2019).

الأحزاب السياسية الرئيسية: الحزب الديمقراطي الوطني؛ وحزب جزر فرجن؛ وحزب التقدميين المتحدين؛ وحركة جزر فرجن التقدمية.

الانتخابات: أُجريت آخر مرة في 25 شباط/فبراير 2019؛ الانتخابات المقبلة: عام 2023.

الهيئة التشريعية: مجلس نواب واحد يضم 15 عضواً.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 294 33 دولارا (2020، تقديرات وزارة المالية).

الاقتصاد: الخدمات المالية والسياحة.

الشركاء التجاريون الرئيسيون: الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وبلدان وأقاليم منطقة البحر الكاريبي.

معدل البطالة: 2,8 في المائة (عام 2017).

الوحدة النقدية: دولار الولايات المتحدة.

لمحة تاريخية: كان الأراواك والكاريب أول السكان المعروفين للإقليم، وهم من الشعوب الأصلية في المنطقة. وقد أنشأ الهولنديون أول مستوطنة أوروبية دائمة في الجزر في عام 1648. وفي عام 1666، بسط مزارعون بريطانيون سيطرتهم على الجزر وحصل الإقليم على مركز المستعمرة البريطانية.

أولا - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية

1 - وفقا لمرسوم إصدار دستور جزر فرجن لعام 2007، يُعيّن التاج البريطاني حاكما يضطلع بمسؤوليات شتى منها الدفاع، والأمن الداخلي، والشؤون الخارجية، وتحديد شروط وأحكام الخدمة للأشخاص العاملين في الخدمة العامة، وإدارة المحاكم. وفي بعض مجالات الشؤون الخارجية التي تتصل بمسائل معينة تندرج ضمن الحقائب الوزارية، ينص الدستور على تفويض المسؤولية إلى حكومة الإقليم. ويكون للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية سلطات مخصصة لسن قوانين تتعلق بالسلام والنظام والحكم الرشيد في جزر فرجن البريطانية. وعلى صعيد العلاقات الخارجية، تتمتع حكومة الإقليم بصلاحية التفاوض على إبرام معاهدات في مجالات معينة منها المسائل المتصلة بقطاع الخدمات المالية الخارجية.

2 - وينص دستور عام 2007 على أن تتمثل السلطة التنفيذية في حكومة ذات طابع وزاري يكون لها هيكل منظم بشكل رسمي بدرجة أكبر. ويتألف مجلس الوزراء من الحاكم؛ ورئيس وزراء يعينه الحاكم من بين الأعضاء المنتخبين محليا لمجلس النواب؛ وأربعة وزراء آخرين يعينهم الحاكم بعد استشارة رئيس الوزراء؛ وعضو واحد بحكم منصبه هو المدعي العام. ويتولّى الحاكم رئاسة اجتماعات مجلس الوزراء ولكن لا يحق له التصويت. وتوافق على جدول الأعمال اللجنة التوجيهية لمجلس الوزراء، التي تتألف من الحاكم ورئيس الوزراء وأمين مجلس الوزراء. ويتألف مجلس النواب من رئيس للمجلس والمدعي العام (بحكم منصبه) و 13 عضوا منتخبا - 9 أعضاء يمثل كل واحد منهم دائرة انتخابية و 4 أعضاء يمثلون الإقليم ككل.

3 - وينص الدستور على إجراء انتخابات عامة مرة كل أربع سنوات على الأقل. ويُنتخب المرشحون على أساس الأغلبية البسيطة. ويجب ألا يقل عمر الناخبين عن 18 سنة وأن تكون لهم صفة "ابن الإقليم". وتمنح هذه الصفة صاحبها الحق في العمل دون تصريح وحق التصويت. وفي الممارسة العملية، يجب على الشخص أن يقيم بصورة متواصلة في الإقليم لمدة 20 سنة قبل أن يحق له طلب الحصول على الإقامة الدائمة، وعلى صفة ابن الإقليم في وقت لاحق. وأجريت آخر انتخابات عامة في 25 شباط/فبراير 2019. وفاز حزب جزر فرجن، بقيادة أندرو أ. فاهي، بثمانية مقاعد من أصل 13 مقعدا. وفاز الحزب الديمقراطي الوطني بثلاثة مقاعد، وحركة جزر فرجن التقدمية بمقعد واحد، وحزب التقدميين المتحدين بمقعد واحد أيضا.

4 - ويتألف قانون جزر فرجن البريطانية من القانون العام لإنكلترا، والتشريعات التي تسّنها إما الهيئة التشريعية للإقليم أو المملكة المتحدة نيابةً عن الإقليم. وتُدير شؤون القضاء المحكمة العليا لمنطقة شرق البحر الكاريبي، ومقرها سانت لوسيا. وتضم محكمةَ العدل العليا ومحكمة الاستئناف. وتوجد محكمة صلح ابتدائية تبتّ في قضايا مدنية وجنائية محددة، ومحكمة للأحداث، ومحكمة ذات اختصاص جزئي. ويُوجد ثلاثة قضاة مقيمين تابعين لمحكمة العدل العليا، ومحكمة استئناف زائرة تعقد جلساتها في الإقليم مرتين سنويا، وتتألف من رئيس قضاة المحكمة واثنين من قضاة الاستئناف. ويمثل مجلس الملكة الخاص للمملكة المتحدة محكمة الاستئناف النهائية. وينص قانون أقاليم ما وراء البحار البريطانية لعام 2002 على منح الجنسية البريطانية "لمواطني أقاليم ما وراء البحار البريطانية".

5 - وفي 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، قدمت حكومة جزر فرجن البريطانية أدلة خطية إلى لجنة الشؤون الخارجية في مجلس العموم في برلمان المملكة المتحدة، في إطار التحقيق المعنون "مستقبل أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة". وفي الوثيقة، ذكرت حكومة الإقليم أن الأوان قد آن لإجراء مراجعة للدستور، بعد مرور أكثر من عقد من الزمن على اعتماد مرسوم إصدار دستور جزر فرجن لعام 2007.

وأشـــارت أيضـــا إلى قرار المملكة المتحدة بفرض الأخذ بســـجلات عامة لملكية الانتفاع في أقاليم ما وراء البحار بموجب أمر قد يصـــدر عن مجلس الملكة الخاص (انظر الفقرة 17 أدناه)، فيما يمثل خروجا عن ســياســـة المملكة المتحدة التقليدية تجاه جزر فرجن البريطانية، مما أثر على العلاقة بينهما وعلى الحق في تقرير المصير. وأشارت إلى ضرورة إنشاء "هيكل دستوري" جديد ومختلف من حيث الجوهر، يكون أنسب لتحقيق الأهداف والتطلعات الاستراتيجية للإقليم. ودعت حكومة الإقليم إلى إجراء مراجعة للدستور من أجل الوقوف على تلك الرغبات والتطلعات حتى يتسنى للإقليم المضي قدما نحو مزيد من الحكم الذاتي، وترسيخ لمؤسسات الحكومة الديمقراطية، فضلا عن تعزيز الحكم الرشيد والشفافية والمساءلة.

6 - وفي الحلقة الدراســية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي المتعلقة بإنهاء الاســتعمار، التي عقدت في الفترة من 2 إلى 4 أيار/مايو 2019، صـــرح رئيس وزراء جزر فيرجن البريطانية بأن العلاقة بين الدولة القائمة بالإدارة والإقليم ازدادت توترا في الســنوات الأخيرة حيث أصــبحت المملكة المتحدة تتدخل أكثر فأكثر في مجالات الحكم المخولة دســـتوريا إلى حكومة الإقليم المنتخبة ديمقراطيا. وأشـــار أيضـــا إلى عدد من التطورات المثيرة للقلق التي حصـــلت خلال ذلك العقد والتي تدل على تراجع التقدم الذي تم إحرازه في وقت سابق. وذكر أن الأوان قد آن لإجراء مراجعة للدستور في الإقليم. وفي سبيل المضي قدماً، ستسعى حكومة الإقليم إلى إنشــاء علاقة تخضــع للمســاءلة الدولية المنصــوص عليها في إطار الأمم المتحدة المتعلق بإنهاء الاســتعمار. وبناء على ذلك، ودعما لأهداف التنمية الوطنية للإقليم وتمشــيا مع أهداف التنمية المســتدامة، يرغب الإقليم في تعميق علاقته بالأمم المتحدة. وفي ملاحظاتهم الختامية، رحب أعضـــاء اللجنة الخاصـــة المشــاركون ببيان رئيس الوزراء الذي يشــير إلى الدور المفيد الذي تؤديه اللجنة الخاصــة، وبالمقترحات التي قُدمت إلى اللجنة بشــأن تيســير تقييم الحكم الذاتي في الإقليم، وتقييم أي أوجه قصــور تشــوب العلاقة بين الإقليم والدولة القائمة بالإدارة من الناحية الديمقراطية؛ وإيفاد بعثة زائرة إلى الإقليم؛ وتيسير حملة تثقيف بشان تقرير المصـــير لإذكاء الوعي بمجموعة الخيارات المتاحة إلى جانب خيار الاســـتقلال؛ وحضـــور المداولات العامة بصفة مراقب رسمي خلال عملية مراجعة الدستور المقبلة في الإقليم.

7 - وفي الجلسة التاسعة للجنة الخاصة، المعقودة في 27 حزيران/يونيه 2019، ذكر ممثل جزر فرجن البريطانية أن من الأولويات الرئيسية للإقليم التعافي من الأضرار التي تسبب بها إعصارا إيرما وماريا في عام 2017، والتنمية المستدامة. وقال إن المملكة المتحدة واصلت تقديم المساعدة منذ حدوث الإعصارين. وأضاف الممثل أن الإقليم يرغب في تعميق علاقته بالأمم المتحدة من خلال اتفاق الشراكة الشاملة المقترح، الذي تُقدم بموجبه المساعدة التقنية إلى خطة التنمية الوطنية للإقليم.

8 - وذكر ممثل جزر فرجن البريطانية أن المملكة المتحدة شـــريك جيد للإقليم وأن تبادلات إيجابية حصلت في مجال الخدمات المالية. ومع ذلك، فإن الإقليم يعترض على الاقتراح الوارد في تقرير صادر عن لجنة الشؤون الخارجية بمجلس العموم في شباط/فبراير 2019 يفيد بإنشاء سجلات عامة لملكية الانتفاع في جزر فيرجن البريطانية وغيرها من أقاليم ما وراء البحار دون موافقة أقاليم ما وراء البحار البريطانية، بما في ذلك جزر فرجن البريطانية. إلا أن حكومة المملكة المتحدة أقرت بأن جزر فيرجن البريطانية، بفضل نظامها الخاص بالوصـــول الآمن إلى معلومات ملكية الانتفاع، تتصـــدر الجهود الرامية إلى حماية النظام المالي العالمي. وقد أكدت حكومة المملكة المتحدة أنها لن تســتخدم أي أوامر تصــدر عن المجلس لفرض إنشـــاء ســـجلات عامة أو فرض إضـــفاء الشـــرعية على زواج مثليي الجنس أو تغيير صـــفة المواطنة لأبناء الإقليم.

9 - وحيث إن جزر فرجن البريطانية تدرك أن العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار ينتهي في عام 2020، ودون أي نية في إحراج المملكة المتحدة، فقد أبلغت الأمم المتحدة أن الإقليم بحاجة إلى عقد دولي رابع لأنه يحتاج إلى المزيد الوقت والدعم للتطلع إلى بلوغ مكانة أفضل في سلم تقرير المصير. وأوضح ممثل جزر فرجن البريطانية أنه على الرغم من أن الاستقلال عن المملكة المتحدة لا يمثل أولوية بالنسبة لحكومة الإقليم، ينبغي أن يكون الناس على دراية بخياراتهم، مثل الارتباط الحر، لا سيما في سياق مراجعة الدستور التي كان من المقرر إجراؤها في عام 2020. وطلب من اللجنة الخاصة إيفاد بعثة زائرة إلى الإقليم.

10 - وأنشأ الحاكم لجنة تحقيق في 18 كانون الثاني/يناير 2021 للنظر فيما إذا كان الفساد أو إساءة استخدام المنصب أو غيره من حالات عدم الأمانة الخطيرة قد حدثت في السنوات الأخيرة في صفوف المسؤولين العامين والمنتخبين والقانونيين. والغرض من تلك اللجنة هو استعراض الحوكمة في الإقليم وتقديم توصيات لتحسينها. وبدأ مفوض التحقيق الوحيد عمله في 22 كانون الثاني/يناير، ومن المتوقع أن يقدم تقريرا في غضون ستة أشهر.

ثانيا - الميزانية

11 - تمتد السنة المالية لحكومة جزر فرجن البريطانية من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر. ووفقا لما ذكرته حكومة الإقليم، قُدرت ميزانية عام 2021 بمبلغ 402,1 مليون دولار، وقدرت النفقات المتكررة ونفقات التجهيز بمبلغ 325,2 مليون دولار و 62,5 مليون دولار، على التوالي. وخصص مبلغ 12,5 مليون دولار لخدمة الديون. وحصلت وزارة الموارد الطبيعية والعمل والهجرة على أكبر حصة من المخصصات المتكررة بنسبة 15,04 في المائة بسبب إعادة إسناد الخطة الوطنية للصحة إلى هذه الوزارة. وخصصت حصة مقدارها 13,8 في المائة من الميزانية المتكررة لوزارة التعليم والثقافة وشؤون الشباب ومصائد الأسماك والزراعة، بينما خصص لوزارة النقل والأشغال والمرافق العامة 12,92 في المائة من الميزانية المتكررة.

ثالثا - الأوضاع الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

12 - خلال الفترة من 7 آب/أغسطس إلى 19 أيلول/سبتمبر 2017، تعرضت جزر فرجن البريطانية لفيضان غير مسبوق وإعصارين من الفئة 5 (نادرة الحدوث فيما سبق)، هما إعصارا إيرما وماريا. ولحقت بالإقليم أضرار كارثية المستوى تُقدَّر بمبلغ 3,6 بلايين دولار على نطاق الاقتصاد بأكمله، أي ما يعادل الناتج المحلي الإجمالي السنوي بمعدل أكثر من ثلاث مرات ونصف. وساعد الأداء الثابت لقطاع الخدمات المالية في التخفيف من أثر التراجع الملحوظ الذي شهده قطاع السياحة وغيره من القطاعات بعد أحداث عام 2017 المدمِّرة. وكما هو مبين في تقديرات ميزانية عام 2021 التي أصدرتها حكومة الإقليم، على الرغم من الانكماش الطفيف الذي عرفه الاقتصاد في عام 2018، كان الاقتصاد في طريقه إلى الانتعاش بعد الخسائر المدمرة التي شهدها عام 2017. وقدر نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بنسبة 5,4 في المائة في عام 2019، وكان من المتوقع أن يستمر خلال عام 2020. غير أن جائحة مرض فيروس كورونا

(كوفيد-19) غيرت المسار المتوقع لعام 2020. وأخذت التجارة والسياحة وأسواق الخدمات المالية تتكمش بسرعة عقب الإعلان عن الجائحة في آذار/مارس 2020. وفي محاولة للحفاظ على سلامة سكان الإقليم، جرى تطبيق حالات إغلاق وحظر تجول، وأغلقت الحدود في آذار/مارس 2020 مما أدى إلى تعليق جميع أنشطة السياحة. ونُقح الناتج المحلي الإجمالي المستهدف لعام 2020 بخفضه نتيجة الجائحة. وعقب التنقيح، كانت أكبر ثلاثة أنشطة قطاعية فردية تساهم في الناتج المحلي الإجمالي المنقح لعام 2020 هي الأنشطة المالية وأنشطة التأمين (21,3 في المائة)، والعقارات (10,6 في المائة)، وتجارة الجملة والتجزئة (10,2 في المائة). وما زالت الركيزتان الاقتصاديتان الرئيسيتان هما السياحة والخدمات المالية. ونظرا لأهمية هاتين الركيزتين الاقتصاديتين، فإن تعرض هذه الأنشطة لأي صدمة سلبية كبرى سيسفر عن خسائر كبيرة في الناتج الاقتصادي. فتأثير الجائحة سيتسبب في خسارة أولية محتملة تبلغ حوالي 14,8 في المائة في الأنشطة الاقتصادية لعام 2020 مقارنة بعام 2019، وفي احتمال حدوث مزيد من الانكماش في عامي 2021 و 2022، إذا ظلت الظروف على حالها أو زادت سوءا.

13 - ونُشر تقرير "تقييم أثر كوفيد-19 على المجالين البشري والاقتصادي" الخاص بجزر فرجن البريطانية في 15 حزيران/يونيه 2020. وقد أعد هذا التقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشراكة مع حكومة الإقليم وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي هذا التقرير، عُرض بإيجاز عدد من التدخلات الرامية إلى ضمان تمكن الإقليم من الصمود أمام مزيد من الصدمات ومن إعادة البناء في أعقاب الأزمة، وجرى توقع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين 13 و 17 في المائة في عام 2020. ووفقا للتقرير، تجلى الأثر الاقتصادي للجائحة بصورة أكبر في قطاع السياحة الذي يمثل نحو ثلث الناتج المحلي الإجمالي.

14 - وتحدد "خريطة طريق الاقتصاد الأزرق الاستراتيجية لجزر فرجن للفترة 2020-2025"، التي أعدتها حكومة الإقليم بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نهجا متكاملا للتنمية المستدامة القائمة على المحيطات يجمع بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع، بما يتسق مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والهدف 11 من أهداف آيتشي للخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة 2011-2020، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

باء - الخدمات المالية

15 - وفقاً للخطة المالية المتوسطة الأجل للفترة 2020-2022، من المتوقع أن يستمر انخفاض النمو في قطاع الخدمات المالية في الأجل المتوسط (2020-2022)، لأن القطاع يواجه مستوى غير مسبوق من عدم اليقين الناجم عن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، أو ما يعرف بـ "Brexit"، وزيادة الأنظمة، واحتمال إدراج الاتحاد الأوروبي لمراكز تمويل دولية في القائمة السوداء، وعدم استقرار البيئة الاقتصادية الكلية على الصعيد العالمي، وخطر الإضرار بالسمعة، وظهور منافسين جدد، وتغير توقعات العملاء. ووضع المزيد من الأنظمة، بما في ذلك معيار الإبلاغ المشترك المقرر تنفيذه بالكامل بحلول عام 2025 والسجل العام لملكية الانتفاع الذي يجب على جميع أقاليم ما وراء البحار البريطانية إنشاؤه بحلول نهاية عام 2023، إلى جانب الابتكارات القائمة على التكنولوجيا المنخفضة التكلفة، سيواصلان تأخير النمو في هذا القطاع.

16 - ووفقاً لتقديرات ميزانية عام 2021، أدى تنفيذ شروط الفائدة الاقتصادية في عام 2019 إلى انخفاض عمليات تأسيس الشركات الجديدة وإعادة تسجيل الشركات. ففي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر 2020، كان هناك نمو سلبي كبير نسبته 20,9 في المائة في التسجيلات الجديدة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019. وأضافت جائحة كوفيد-19 تحديات إلى العديد من التحديات التي واجهها القطاع المالي وما زال يواجهها.

17 - وفي أيار/مايو 2018، أقر برلمان المملكة المتحدة قانون الجزاءات ومكافحة غسل الأموال، الذي يُلزِم وزير الخارجية بأن يوفّر كل أشكال المساعدة المعقولة لحكومات أقاليم ما وراء البحار لتمكين كل واحدة منها من إنشاء سجل لملكية الانتفاع للشركات المسجلة في ولايتها القضائية وإتاحته لعامة الناس، وبأن يُعدّ، في موعد أقصاه 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، مشروع أمر يصدر عن مجلس الملكة الخاص يُلزِم جميع أقاليم ما وراء البحار بأن تنشئ هذا السجل إن لم تكن قد فعلت ذلك. وقد مُدد الموعد النهائي منذ ذلك الحين حتى عام 2023.

جيم - السياحة

18 - وفقا لتقديرات ميزانية عام 2021، منذ الربع الأخير من عام 2018، بدأت السياحة تنتعش. وفي عام 2019، قدم ما يقرب من 000 900 زائر، أي ما يمثل زيادة بنسبة 118,8 في المائة مقارنة بعام 2018. وعلى الرغم من نمو سلبي في عدد السياح الوافدين بالنسبة لكانون الثاني/يناير 2020، إذ انخفض بنسبة 18,9 في المائة مقارنة بكانون الثاني/يناير 2019، فقد شهد شباط/فبراير 2020 زيادة كبيرة بنسبة 25,7 في المائة مقارنة بشهر شباط/فبراير 2019. غير أنه في أعقاب إغلاق الحدود في آذار/مارس 2020 بسبب جائحة كوفيد-19، انخفض عدد السياح الوافدين بنسبة 17,6 في المائة في الربع الأول من عام 2020 مقارنة بنفس الفترة من عام 2019. واستنادا إلى توقعات متعلقة بخسائر إيرادات السياحة الناجمة عن الجائحة، يمكن أن تتراوح الخسارة الإجمالية المحتملة للاقتصاد في عام 2020 بين 360 مليون دولار و 450 مليون دولار؛ ومن المتوقع أن تتراوح الخسائر الإجمالية في إيرادات السياحة في عام 2021 بين 340 مليون دولار و 430 مليون دولار. ويتجسد أثر الخسائر في الإيرادات المتأتية من السياحة على الاقتصاد في عدد العاطلين عن العمل، وإغلاق المؤسسات التجارية، وزيادة طلبات الدعم المقدم من شبكة دعم الأسرة والخدمات المماثلة، وزيادة الجرائم الصغيرة.

دال - الزراعة ومصائد الأسماك

19 - وفقا للدولة القائمة بالإدارة، بلغ نصيب الزراعة وصيد الأسماك حوالي 1,45 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للإقليم في عام 2014. وتلبى معظم الاحتياجات الغذائية عن طريق الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة البحر الكاريبي. وثمة قدر من الإنتاج الزراعي، وإن كان على نطاق صغير، معظمه من الفواكه والخضراوات والماشية الصغيرة، ولا سيما الدواجن، التي تنتج في المقام الأول للاستهلاك المحلي. وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة هي المستورد الرئيسي للمنتجات الزراعية ومنتجات الصيد في جزر فرجن البريطانية.

20 - وينظم قانون جزر فرجن لمصائد الأسماك لعام 1997 وأنظمة مصائد الأسماك لعام 2003 أنشطة صيد الأسماك التجاري والترفيهي والرياضي، التي تستفيد منها السوق المحلية في المقام الأول.

21 - ووفقا لتقديرات ميزانية عام 2021، بدأ تنفيذ برنامج الاستجابة السريعة الخاص بصيد الأسماك والإنتاج الزراعي في آذار/مارس 2020 من أجل مساعدة الصيادين والسكان العاملين في الزراعة.

هاء - الاتصالات والبنى التحتية

22 - توجد في جزر فرجن البريطانية شبكة من الطرق المعبدة طولها أكثر من 200 كيلومتر. وتوجد في الإقليم ثلاثة مطارات دولية، منها المطار الدولي الرئيسي، مطار تيرانس ب. ليتسوم الدولي، الموجود في جزيرة بيف. وتعمل خدمات الشحن المباشر انطلاقاً من المملكة المتحدة وهولندا والولايات المتحدة. وثمة مرفأ أنشئ في منطقة عميقة المياه في رود تاون. وتتوفر خدمات نقل منتظمة بالعبّارات تربط جزيرة تورتولا ببعض من الجزر الأخرى في الإقليم وبجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة.

23 - وقد اكتملت في أوائل عام 2016 أشغال توسيع رصيف سفن الرحلات في جزيرة تورتولا، إلى جانب تطوير مرافقه البرية، التي بدأت في عام 2014، وأصبح الرصيف ومرافقه البرية جاهزين للخدمة في آذار/مارس 2016.

24 - وينظم التخطيطَ العمراني في جزر فرجن البريطانية قانونُ التخطيط العمراني لعام 2004، الذي يقتضي الحصول على موافقة هيئة التخطيط العمراني على كل المشاريع العمرانية في الإقليم.

25 - وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية ذات النطاق العريض، بما فيها خدمات الإنترنت، متاحة في جميع أنحاء الإقليم. ويوجد ثلاثة من مقدمي الخدمات الرئيسيين، يخضعون لإطار تنظمي للاتصالات السلكية واللاسلكية أُنشئ في عام 2006.

رابعا - الأوضاع الاجتماعية

ألف - العمل والهجرة

26 - وفقا للخطة المالية المتوسطة الأجل للفترة 2020-2022، زادت المستويات الإجمالية للعمالة بنسبة 2,4 في المائة سنويا في المتوسط في السنوات الأربع التي سبقت تأثير إعصاري عام 2017. ومع الخسارة الصافية التي بلغت 691 4 فرصة عمل بسبب إغلاق مؤسسات الأعمال عقب الإعصارين، وقع انخفاض نسبته 23,3 في المائة في العمالة خلال الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2017 مقارنة بمستويات العمالة في نهاية آب/أغسطس 2017. ووفقاً لتقديرات ميزانية 2021، بلغ عدد العمال 317 19 بحلول نهاية 2018 و 088 21 بجلول نهاية عام 2019، أي ما يمثل زيادتين قدرهما 24,9 في المائة و 36,2 في المائة، على التوالي، مقارنة بعام 2017. وكان عدد الأشخاص العاملين في عام 2019 أكبر عدد يسجل على الإطلاق في الإقليم. وكان عدد الرجال العاملين في عام 2019 أكبر بنسبة 10,5 في المائة مقارنة بعام 2018، وكانت أكبر زيادة تسجل على الإطلاق بالنسبة للرجال. وارتفع عدد النساء العاملات بنسبة 7,6 في المائة مقارنة بعام 2018.

27 - ووفقا لتقرير تقييم الأثر على المجالين البشري والاقتصادي، ربع النساء العاملات يعملن في مجال الخدمات وفي مجال المبيعات في المتاجر والأسواق، وخمسهن مهنيات ذوات مهارة. ولأن العديد من النساء يعملن في قطاعات تدفع أجورا منخفضة، فإن نسبة النساء اللاتي يتقاضين أجرا يتراوح بين 700 و 400 1 دولار تزيد بـ 50 في المائة عن نسبة الرجال، ونسبة النساء اللاتي يتقاضين أقل من

700 دولار تبلغ ضعف نسبة الرجال. ومتوسط الأجر الشهري للنساء يقل بنسبة 10 في المائة تقريبا عن أجر الرجال: 332,77 2 دولارا مقابل 573,05 2 دولارا. وكان من المتوقع أن يؤدي الانخفاض المتوقع في الناتج المحلي الإجمالي الناجم عن جائحة كوفيد-19 إلى زيادة معدل البطالة بمقدار أربعة أو خمسة أضعاف في عام 2020، مع توقع حدوث أثر غير متناسب على العاملات والمهاجرات.

28 - وتمنح حكومة الإقليم إعفاءات من تصاريح العمل على أساس الالتحاق بالنظام المدرسي (الدخول في المرحلة الابتدائية وإتمام المرحلة الثانوية)، أو الزواج من أحد أبناء الإقليم لفترة لا تقل عن ثلاث سنوات، أو الإقامة في إقليم جزر فرجن البريطانية لمدة 20 سنة أو أكثر لشخص يُثبت حسن سيرته وسلوكه. ووفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، يُنظر سنويا في عدد الإعفاءات الممنوحة. وفي 8 كانون الثاني/يناير 2018، أعلنت إدارة الهجرة التابعة لحكومة الإقليم أنه سيتم منح تصاريح دخول متعددة السنوات للأشخاص المؤهلين. فالموظفون المتعاقدون مع الحكومة، وموظفو الهيئات النظامية، والأشخاص الذين منحوا إعفاء من تصاريح العمل إلى أجل غير مسمى وعاشوا في الإقليم بصورة متواصلة لمدة خمس سنوات أو أكثر، يكونون مؤهلين للحصول على تصريح دخول متعدد السنوات. ويُمنح تصريح الدخول المتعدد السنوات كل ثلاث سنوات، على نقيض التصريح السنوي، ويمنح بعد تاريخ انقضاء تصريح دخول الشخص الحالي.

باء - التعليم

29 - يسترشد النظام التعليمي في الإقليم بقانون التعليم لعام 2004 وتعديلاته، بما في ذلك قانون التعليم (المعدل) لعام 2014. ومن المتوقع أن توفر الأنظمة التي يتضمنها هذا القانون التوجيه اللازم لنظام التعليم والجهات المعنية فيما يتعلق بتنفيذ البرامج والخدمات، ورصد تنفيذ برامج التعليم المنفذة بموجب هذا القانون، وسير الإشراف على المدارس، بما يشمل التحقيق في الشكاوى بناءً على طلب الجمهور.

30 - والتعليم الابتدائي والثانوي مجاني وإلزامي للأطفال من سن الخامسة وحتى سن السابعة عشرة. ويوفَّر التعليم الجامعي مجانا لسكان جزر فرجن في الكلية المحلية (كلية هـ. لافيتي ستاوت)، ولها فرعان في جزيرتي تورتولا وفرجن غوردا. وتتعاون الكلية أيضا مع عدة جامعات خارج جزر فرجن توفر برامج بمستوى درجة البكالوريوس.

31 - ويستفيد الطلاب الوافدون من أقاليم ما وراء البحار من معدلات الرسوم التي يدفعها الطلاب المحليون في الجامعات البريطانية، على أن يستوفوا شرط الإقامة في أحد أقاليم ما وراء البحار البريطانية أو المنطقة الاقتصادية الأوروبية أو سويسرا لفترة ثلاث سنوات قبل السنة الدراسية الأولى من مسارهم الدراسي. وإضافةً إلى ذلك، تُتاح لأولئك الطلاب إمكانية الحصول على تمويل من الاتحاد الأوروبي لتحصيل التعليم على المستوى العالي أو المهني.

32 - ووفقا لتقرير تقييم الأثر على المجالين البشري والاقتصادي، خلصت دراسة استقصائية شملت 765 2 أسرة معيشية لديها أطفال في سن الدراسة أجرتها وزارة التعليم في الإقليم في أعقاب جائحة كوفيد-19 إلى أن 340 أسرة على الأقل تفتقر إلى إمكانية استعمال الإنترنت وأن 446 أسرة أخرى لديها حزم محدودة. ووفقا لتقديرات ميزانية عام 2021، قدمت وزارة التعليم الدعم للطلاب الذين طلبوا المساعدة، بوسائل منها برنامج قروض يمكن الوالدين من شراء أجهزة كمبيوتر محمولة بتكلفة أقل وتدابير لتيسير إمكانية استعمال الإنترنت.

جيم - الصحة

33 - أُنشئت هيئة الخدمات الصحية في الإقليم في عام 2005، وهي هيئة تنظيمية تتولى إدارة خدمات تقديم الرعاية الصحية العامة. وبدأ تطبيق التأمين الصحي الوطني، الذي يوفر التغطية الشاملة لنفقات الرعاية الصحية، في أيلول/سبتمبر 2015 وبدأ العمل به في كانون الثاني/يناير 2016.

34 - ووفقا للمعلومات المقدمة من منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، يشكل فيروس زيكا وفيروس شِيكُونْغُونْيا وحمى الضنك مسائل صحية تشغل النظام الصحي في الإقليم. والملاريا ليست مرضا متوطنا، ولم يُبلغ عن أي حالات واردة من الخارج. وتسهم الأمراض المزمنة غير السارية، ولا سيما السرطان والسكري وارتفاع ضغط الدم، بدرجة كبيرة في وفيات البالغين واعتلالهم. ويمثل انتشار السمنة، الذي يعزى أساسا إلى نمط عيش تقل فيه الحركة ونظام غذائي تكثر فيه الأغذية المصنعة أو التي يفقدها التكرير عناصرها الغذائية، أحد المخاطر الصحية الرئيسية فيما يتعلق بالأمراض المزمنة في جزر فرجن البريطانية، حيث إنه يؤثر أساسا على النساء والأطفال. وتنفذ وزارة الصحة والتنمية الاجتماعية استراتيجية مدتها 10 سنوات للوقاية من الأمراض المزمنة غير السارية، تعتمد على نهج متعدد القطاعات. ووفقا لمعلومات مصدرها منظمة الصحة للبلدان الأمريكية نشرت في عام 2017، لم تسجل أي وفيات للأمومة في الإقليم في السنوات العشر السابقة لعام 2017. ولا توجد منشآت تدريبية ولذا يتلقى الأخصائيون الصحيون التدريب في أماكن خارج الإقليم في منطقة البحر الكاريبي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. ومن أجل شغل الوظائف اللازمة للعاملين الصحيين في القطاعين العام والخاص، يجري استقدام موظفين من منطقة البحر الكاريبي والولايات المتحدة وكندا والفلبين وبعض البلدان الأفريقية.

35 - وبعد تأكيد أولى حالات الإصابة بكوفيد-19 في أواخر آذار/مارس 2020، نفذت حكومة الإقليم عملية إغلاق على مدار الساعة استمرت قرابة شهر. وفي الكلمة المتعلقة بميزانية عام 2021 التي ألقاها رئيس الوزراء ووزير المالية في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، قال إن حكومة الإقليم اتخذت عددا من التدابير الوقائية وتدابير المكافحة عقب الإعلان عن جائحة كوفيد-19 في آذار/مارس 2020. ونُفذت تدابير لمساعدة الناس بتوفير الغذاء وغيره من الخدمات الأساسية. وأنشئ مركز لعمليات الطوارئ الصحية، واجتمعت فرقة عمل اقتصادية لتقييم الأثر المحتمل للجائحة على الاقتصاد، بما في ذلك أثرها الاجتماعي، ولتقديم توصيات بشأن كيفية التعامل مع السيناريوهات المحتملة.

36 - ونفذت حكومة الإقليم بروتوكولات دخول تخص الأشخاص المسافرين إلى الإقليم من خلال إعادة فتح الإقليم على مراحل. وبدأت المرحلة 1 في 2 حزيران/يونيه 2020، وسمحت لسكان جزر فرجن وأبناء الإقليم والمقيمين فيه بالسفر إلى الإقليم. وبدأت المرحلة 2 في 1 أيلول/سبتمبر 2020، وسمحت بدخول مزيد من فئات المقيمين، بما في ذلك حاملو تصاريح العمل والمعالون وأصحاب المنازل والطلاب. وبدأت المرحلة 3 في 1 كانون الأول/ديسمبر 2020 مما سمح بإعادة فتح قطاع السياحة. وقبل ذلك، أنشئ في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 فريق توجيهي معني بإعادة فتح الإقليم لمعالجة شواغل الجمهور فيما يتعلق بالمرحلة 3.

37 - وزار الإقليم فريق خبراء من وكالة الصحة العامة في إنكلترا في كانون الأول/ديسمبر 2020 لتقديم الدعم التقني والمشورة بشأن المبادرات الصحية الرئيسية. ووفقا لما ذكره وزير الصحة والتنمية الاجتماعية، كان الغرض من الزيارة هو أن يجري مسؤولو الصحة التابعون للإقليم ووكالة الصحة العامة في إنكلترا تقييما

مشتركا لنظام التعقب في الإقليم، والقدرة على إجراء الاختبارات المختبرية والتأهب للطوارئ فيما يتعلق جائحة كوفيد-19.

38 - وفي بيان صدر في 28 كانون الثاني/يناير 2021، أفاد وزير الصحة والتنمية الاجتماعية بأن الإقليم لديه 141 حالة إيجابية مؤكدة من حالات الإصابة بكوفيد-19، وأنه سجل حالة وفاة واحدة. وبدأ التلقيح في الإقليم في 11 شباط/فبراير.

39 - وما فتئت حكومة المملكة المتحدة تدعم أقاليم ما وراء البحار طوال جائحة كوفيد-19. وشمل ذلك الدعم تمويل وتوريد عُدد الاختبار، والمواد الاستهلاكية المختبرية، والمعدات الطبية واللوازم الطبية، وتوفير الخبرة في مجال الصحة العامة. وبالإضافة إلى ذلك، التزمت حكومة المملكة المتحدة بتزويد أقاليم ما وراء البحار بحصة من لقاحات كوفيد-19 التي ستشتريها. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، إن الدعم التي تقدمه يتماشى مع التزامها الدائم تجاه شعوب أقاليمها لما وراء البحار.

دال - الجريمة والسلامة العامة

40 - في عام 2020، كانت السفينتان HMS *Medway* و RFA Argus راسيتين في منطقة البحر الكاريبي في إطار مهام دوريات البحرية الملكية في شمال المحيط الأطلسي، مما يكفل الإبقاء على وجود بحري للمملكة المتحدة على مدار العام لتقديم الدعم إلى أقاليم ما وراء البحار في الاستعداد والتصدي لخطر الأعاصير وغيرها من الكوارث، وتقديم المساعدة الإنسانية، والإغاثة في حالات الكوارث، وتوفير الدعم في مجال الاتصالات في حال حدوث أزمات في المنطقة. وقد أشارت حكومة المملكة المتحدة إلى التزامها بتقديم المساعدة إلى أقاليم ما وراء البحار لمواجهة العواصف الكبرى وغيرها من الكوارث في المستقبل.

هاء - حقوق الإنسان

41 - يشمل نطاق الاتفاقيات الدولية والأوروبية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان جزر فرجن البريطانية. ويكرس الفصل 2 من دستور عام 2007 حقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية وينص على إنشاء لجنة تُعنى بحقوق الإنسان بموجب القانون.

42 - وقد اعتُمدت في عام 2013 سياسة وطنية بشأن الإنصاف والمساواة بين الجنسين، لتكملة بروتوكول العنف العائلي الذي أقره مجلس الوزراء في تشرين الثاني/نوفمبر 2010. ويوسع قانون العنف العائلي لعام 2011، الذي دخل حيز النفاذ في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2012، نطاق تعريف العنف العائلي ليشمل الإيذاء الاقتصادي والتخويف والتحرش والتعقب والإضرار بالممتلكات وتدميرها، كما يوفر الحماية للأشخاص في العلاقات القائمة على المعاشرة دون معايشة. ويطبَّق على الرجال الذين يؤذون النساء برنامجُ "المعاشرة السلمية"، وهو برنامج تثقيفي نفسي مدته 16 أسبوعا تفرضه المحاكم ويهدف إلى منع العنف. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2011، أقر مجلس الوزراء "برنامج ما بعد الدعم" للرجال الذين أكملوا برنامج "المعاشرة السلمية".

خامسا - البيئة

43 - انضمت جزر فرجن البريطانية إلى عدة اتفاقات بيئية متعددة الأطراف، منها اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأراضي الرطبة. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، دأب الإقليم منذ عام 2015 على المشاركة بنشاط في مبادرات عالمية ومشاريع محددة بشأن التكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك سن قانون الصندوق الاستئماني لتغير المناخ لعام 2015، وفي الإدارة المستدامة للأراضي، وذلك في إطار شراكة مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي.

44 - وفي عام 2014، أقرت حكومة الإقليم تشريعا يقضي بإنشاء محمية دائمة لسمك القرش في مياهها الإقليمية وحظر الصيد التجاري لجميع أنواع سمك القرش والشفنين البحري في جميع مياهها الإقليمية. ووفقا لما ذكرته الحكومة، يوجد ما يقرب من 51 منطقة محمية معيَّنة في النظام الحالي للمناطق المحمية، بما في ذلك المنتزهات الوطنية والبحرية، ومناطق مصائد الأسماك المحمية، ومحمية حرجية (منتزه سيج ماونتن الوطني)، ومناطق مائية. وبحسب تعيين المناطق المحمية، تعود حاليا مسؤولية إدارتها إلى الصندوق الاستئماني للمنتزهات الوطنية أو إلى إدارة الزراعة ومصائد الأسماك. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، أصدر الصندوق الاستئماني للمتنزهات الوطنية أول "أطلس بيئي" يتوقع أن يشجع على زيادة الوعي بالمناظر الطبيعية للإقليم وتنوعه البيولوجي.

45 - ووفقا لما أفادت به منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، تمثل إدارة النفايات الصلبة مسألة بالغة الأهمية في جزر فرجن البريطانية. فالإقليم لا يتوافر فيه إلا مساحة محدودة من الأراضي التي يمكن استخدامها كمدافن للقمامة، وتزيد من صعوبة هذا الوضع التضاريس التلية، مما يجعل إنشاء مدافن القمامة عملا صعبا ومكلفا. وخلال العقد الماضي، زاد حجم النفايات في الإقليم بمعدل ثلاث مرات؛ ويتم دفن النفايات أو إحراقها، بينما يجري إنشاء مرافق لإعادة تدويرها على أساس تجريبي. ويتم التخلص من النفايات بإحراقها أساسا في محرقة بوكوود بوند في جزيرة تورتولا، التي تبلغ سعتها 100 طن يوميا، كما توجد مدافن قمامة أخرى في جزر تورتولا وفرجن غوردا وأنيغادا الرئيسية.

46 - ووفقا لما ورد في "خطة التعافي في سبيل تحقيق التنمية"، تعرضت الموارد الطبيعية في الإقليم لأضرار كبيرة من جراء كوارث عام 2017. فقد لحق ضرر بالغ بالنظم الإيكولوجية من قبيل الشعاب المرجانية وأشجار المانغروف والشواطئ ومروج الأعشاب البحرية والبِرك المالحة وقنوات الصرف والغابات الرطبة والجافة من جراء الرياح العاتية وعرام العواصف ومياه الفيضانات وما يرتبط بها من ترسبات وتلوث وحطام.

سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

47 - جزر فرجن البريطانية عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

48 - والإقليم عضو منتسب في الجماعة الكاريبية ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي، وهو كذلك عضو مقترض في مصرف التنمية الكاريبي.

49 - ويشارك الإقليم في اجتماعات المجلس المشترك بين إقليمي جزر فرجن البريطانية وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة بهدف تدارس المصالح والتحديات المشتركة ودعم وتعزيز التعاون بين الإقليمين. ومن المواضيع التي تتناولها الاجتماعات إنفاذ القانون واستعمال القوارب الترفيهية ورياضة الصيد ومسائل بحرية أخرى، والتعاون في مجالات السياحة والطاقة والمرافق العامة والثقافة والتعليم. وعقد الاجتماع الثامن للمجلس في جزيرة تورتولا في 4 شباط/فبراير 2020.

50 - وشارك رئيس الوزراء ووزير المالية في المنتدى الوزاري الثاني عشر للتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حول موضوع "كوفيد-9 - ما بعد التعافي: نحو عقد اجتماعي جديد لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي"، الذي نظمته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وعقد عبر الإنترنت في الفترة من 12 إلى 14 كانون الثاني/يناير 2021. وشارك رئيس الوزراء أيضا في حلقة نقاش بشأن "التحديات التي تواجه منطقة البحر الكاريبي في إعادة البناء بشكل أفضل" التي عقدت عبر الإنترنت في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2020 في إطار الدورة الثامنة والثلاثين للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وحضر رئيس الوزراء أيضا الجلسة السادسة لاجتماع المائدة المستديرة للتنمية في منطقة البحر الكاريبي، حول موضوع "ضمان القدرة على تحمل الديون والقدرة على الصمود في زمن كوفيد-19"، التي عقدت عبر الإنترنت في 10 أيلول/سبتمبر 2020.

51 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، وقّع رسمياً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجزر فرجن البريطانية مذكرة تفاهم تعزز شراكتهما من أجل فتح مكتب مشاريع لمواصلة معالجة الآثار الاجتماعية - الاقتصادية الناجمة عن كوفيد-19 والصدمات الخارجية الأخرى مثل الكوارث الطبيعية أو الأزمات المالية أو الجائحات. وبالإضافة إلى ذلك، يعزز الاتفاق الدعم المقدم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030، بما في ذلك تعميم مراعاة أهداف التنمية المستدامة في السياسات والخطط، وتسريع وتيرة تنفيذها وتقديم المساعدة التقنية للتحليلات القطاعية، وتعزيز الاقتصاد الأزرق والأنشطة الإضافية المناسبة.

52 - وفي 10 أيلول/سبتمبر 2020، انتُخبت جزر فرجن البريطانية نائبة لرئيس لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي، وهي هيئة فرعية تابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

53 - وفتحت سانت فنسنت وجزر غرينادين مكتبا قنصليا في جزر فرجن البريطانية في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

سابعا - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

54 - يرد في الفرع أولا أعلاه موقف حكومة الإقليم بشأن مركز جزر فرجن البريطانية في المستقبل.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

55 - نتيجة لجائحة كوفيد-19، عُقد عبر الإنترنت الاجتماع الثامن للمجلس الوزاري المشترك بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار في الفترة من 23 إلى 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، عندما استضافت الدولة القائمة بالإدارة ممثلي حكومات أقاليمها لما وراء البحار. وبحضور رئيس وزراء المملكة

المتحدة، أجرى المشاركون مناقشات واسعة النطاق بشأن مواضيع مثل المسائل الاقتصادية، والتصدي لكوفيد-19 والتعافي منه، وحماية الفئات الضعيفة والمسائل البيئية. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، إن البيان الذي أدلى به أمير ويلز في الاجتماع، قبيل المناقشات المتعلقة بالبيئة والدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي من المقرر أن تستضيفها المملكة المتحدة في عام 2021، أظهر الأهمية التي توليها المملكة المتحدة لعلاقتها بأقاليمها لما وراء البحار واعترافها بمساهمتها الكبيرة في تنوعها البيولوجي.

56 - وفي البيان المعتمد في الاجتماع الثامن للمجلس الوزاري المشترك، أعلن كل من حكومة المملكة المتحدة وزعماء أقاليم ما وراء البحار أن مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، ينطبق على شعوب أقاليم ما وراء البحار. وأكدوا من جديد أهمية تعزيز حق شعوب تلك الأقاليم في تقرير المصير، وهو مسؤولية جماعية تقع على عاتق حكومة المملكة المتحدة بكامل مكوناتها.

57 - والتزمت حكومة المملكة المتحدة وزعماء أقاليم ما وراء البحار باستكشاف السبل التي يمكن من خلالها لأقاليم ما وراء البحار الحفاظ على الدعم الدولي المقدم في التصدي للمزاعم السيادية العدائية. وأُعلن أيضا أنه بالنسبة للأقاليم التي تضم سكانا مقيمين بشكل دائم يرغبون في شطب اسم الإقليم من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ستواصل المملكة المتحدة تأييد طلباتها في ذلك الشأن.

58 - وذكر ممثل المملكة المتحدة في الجلسة الثالثة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، المعقودة في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2020، خلال الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، أن علاقة حكومة بلده بأقاليم ما وراء البحار التابعة لها علاقة حديثة وقائمة على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في أن يختار أن يظل منتميا إلى الأسرة البريطانية.

59 - وذكر أن مسؤولية حكومة بلده تتمثل في ضمان الأمن والحكم الرشيد للأقاليم وشعوبها، وأن حكومات الأقاليم يتوقع منها أن تستوفي نفس المعايير الرفيعة التي تستوفيها حكومة المملكة المتحدة في الحفاظ على سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان والنزاهة في الحياة العامة، وتقديم خدمات عامة ذات كفاءة، وبناء مجتمعات قوية ناجحة. وأوضح أن حكومة بلده ملتزمة بإشراك جميع أقاليم ما وراء البحار في المفاوضات المتعلقة بعلاقة البلد في المستقبل مع الاتحاد الأوروبي بهدف كفالة مراعاة أولوياتها في كل مرحلة من مراحل العملية.

60 - وأضاف أنه مع أن المملكة المتحدة ستضطلع بجميع مسؤوليات الدولة ذات السيادة، فإن حكومات المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار متفقة على أن أقاليم ما وراء البحار تتمتع بالحكم الذاتي الداخلي، رهنا فقط باحتفاظ المملكة المتحدة بسلطات تمكنها من الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وأضاف أيضا أن المجلس الوزاري المشترك يجتمع سنويا لرصد الأولويات الجماعية والمضي قدمها بها.

ثامنا - الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة

61 - اتخذت الجمعية العامة، في 10 كانون الأول/ديسمبر 2020، القرار 110/75 من دون تصويت، بناءً على تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لعام 2020 (A/75/23) والتوصية التي صدرت عن اللجنة الرابعة في وقت لاحق. وجاء في ذلك القرار أن

الجمعية العامة:

(أ) أعادت تأكيد حق شعب جزر فرجن البريطانية غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة 1514 (د-15) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ب) أعادت أيضا تأكيد أنه لا بديل في عملية إنهاء استعمار جزر فرجن البريطانية عن مبدأ تقرير المصير، الذي يشكل أيضا حقا أساسيا من حقوق الإنسان، على نحو ما تقر به اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة؛

(ج) أعادت كذلك تأكيد أن شعب جزر فرجن البريطانية هو في نهاية المطاف صاحب الحق في تحديد مركزه السياسي في المستقبل بحرية وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة، والإعلان، وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، ودعت في هذا الصدد الدولة القائمة بالإدارة للقيام، بالتعاون مع حكومة الإقليم والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بإعداد برامج تثقيفية سياسية للإقليم لتوعية الشعب بحقه في تقرير المصير طبقا للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي المستندة إلى المبادئ المحددة بوضوح في قرار الجمعية 1541 (د-15) والقرارات والمقررات الأخرى المتخذة في هذا الصدد؛

(د) أشارت إلى دستور جزر فرجن البريطانية الصادر عام 2007، وأكدت أهمية استمرار المناقشات بشأن المسائل الدستورية، من أجل منح مسؤولية أكبر لحكومة الإقليم بهدف تطبيق الدستور تطبيقا فعالا ورفع مستويات التثقيف المتصل بالمسائل الدستورية؛

(هـ) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بجهود التوعية التثقيفية العامة، بما يتسق مع المادة 73 (ب) من الميثاق، وأهابت في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة إلى الإقليم إذا طلبها؛

(و) رحبت بمشاركة الإقليم بنشاط في أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(ز) أكدت على ضرورة أن يواصل الإقليم المشاركة في أنشطة اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، بما في ذلك في الحلقات الدراسية الإقليمية، من أجل تزويد اللجنة بمعلومات مستكملة عن عملية إنهاء الاستعمار؛

(ح) أكدت أيضا أهمية أن تكون اللجنة الخاصة على علم بآراء شعب جزر فرجن البريطانية ورغباته وأن تعزز فهمها لأحوال هذا الشعب، بما في ذلك طبيعة ونطاق الترتيبات السياسية والدستورية القائمة بين جزر فرجن البريطانية والدولة القائمة بالإدارة؛

(ط) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تشارك في أعمال اللجنة الخاصة وأن تتعاون معها تعاونا كاملا من أجل تنفيذ أحكام المادة 73 (هـ) من الميثاق والإعلان، ومن أجل إخطار اللجنة الخاصة بتنفيذ أحكام المادة 73 (ب) من الميثاق فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في جزر فرجن البريطانية، وشجعت الدولة القائمة بالإدارة على تيسير إيفاد البعثات الزائرة والبعثات الخاصة إلى الإقليم؛

(ي) أهابت أيضا بالدولة القائمة بالإدارة أن تيسر إيفاد بعثة زائرة إلى الإقليم، وطلبت إلى رئيسة اللجنة الخاصة أن تتخذ جميع الخطوات اللازمة لتحقيق تلك الغاية؛

(ك) أكدت من جديد مسؤولية الدولة القائمة بالإدارة، بموجب الميثاق، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصون الهوية الثقافية للإقليم، وطلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ خطوات للحصول على كل مساعدة ممكنة، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، واستخدامها بفعالية في تعزيز اقتصاد الإقليم؛

(ل) أخذت في اعتبارها خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وأكدت أهمية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الإقليم من خلال تعزيز نمو اقتصادي مستدام وشامل ومنصف، وتهيئة مزيد من الفرص للجميع، والحد من أوجه عدم المساواة، ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج الاجتماعي، وتعزيز الإدارة المتكاملة والمستدامة للموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية التي تدعم، في جملة أمور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وتسهل في الوقت نفسه حفظ النظام الإيكولوجي وتَجَدّده ورَدّه إلى حالته الأصلية وصموده في مواجهة التحديات الجديدة والناشئة، وحثت بقوة الدولة القائمة بالإدارة على الامتناع عن القيام بأي نوع الأنشطة غير المشروعة والضارة وغير المنتجة التي لا تتماشى مع مصالح شعب الإقليم، بما في ذلك استخدام الإقليم باعتباره مركزا ماليا دوليا؛

(م) طلبت إلى الإقليم وإلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة في الإقليم وحفظها من جميع أشكال التدهور، وطلبت مرة أخرى إلى الوكالات المتخصصة المعنية مواصلة رصد الأحوال البيئية في الإقليم وتقديم المساعدة إليه وفقا لنظمه الداخلية السائدة؛

(ن) كررت دعوتها الدولة القائمة بالإدارة والوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية إلى تقديم كل المساعدة اللازمة للإقليم، ودعم جهود الإنعاش وإعادة البناء، وتعزيز القدرات في مجال التأهب لحالات الطوارئ والحد من المخاطر، لا سيما في أعقاب إعصار إيرما وإعصار ماريا اللذين ألحقا أضرارا بالإقليم في عام 2017؛

(س) طلبت إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة جزر فرجن البريطانية وأن تقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين وعن تنفيذ هذا القرار.

المرفق

خريطة جزر فيرجن البريطانية